



عنوان المحاضرة (التجارة الخارجية)

اولا تعريف التجارة الخارجية

1. هي عملية التجارة التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى المتمثلة بالسلع المادية والخدمات والنقود والأيدي العاملة
2. هي عبارة عن عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت سلع وخدمات منظورة او غير منظورة .
3. التجارة الداخلية هي عملية انتقال السلع والخدمات داخل حدود الدولة

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

1. للتجارة الخارجية دور متزايد الأهمية في الحياة الاقتصادية للدول فحجم تجارة العالم كان قد تزايد خال العقود الأربعة التالية للحرب العالمية الثانية ليس بالمقدار المطلق حسب بل بالأهمية النسبية للنتائج المحلي الإجمالي أو مؤشرات الأداء الاقتصادية الأخرى.
2. فمنذ عام ١٩٣٨ وتجارة العالم تتضاعف تقريبا كل عقد من الزمن فقد بلغت صادرات العالم الكلية في تلك السنة حوالي 24،1 مليار دولار وفي عام 1948 بلغت الصادرات العالمية 53،7 مليار دولار وارتفعت إلى 95،4 مليار دولار عام 1958 وفي عام 1970 بلغ 315،3 مليار دولار وفي عام 1980 قفزت إلى 7، 2012 مليار دولار اما في عام 1987 بلغت الصادرات العالمية 2480،4 مليار دولار .
3. تختلف أهمية التجارة الخارجية بالمعيار النسبي من قطر الى آخر فبينما تشكل الصادرات في الولايات المتحدة حوالي 7% من الدخل القومي فإنها تكون حوالي 23 % من الدخل القومي في المملكة المتحدة بينما تكون في الكويت اكثر من 50 %.
4. وان التجارة بالنسبة لجميع البلدان تكون المحدد الرئيس للرفاهية الاقتصادية، لان هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية وبين الدخل الحقيقي ونمط الإنتاج والرفاهية الاقتصادية عموماً

5. إن الدول تفاوتت في درجة اعتمادها على التجارة الخارجية فإن للتجارة الخارجية بالنسبة للكثير منها دورا هاما في اقتصادها القومي، وأن اقتصادها يعتمد إلى حد كبير على ما تصدره من ناحية، لأن إنتاجها يتركز بسلعة واحدة أو عدد قليل من السلع. أن تصدر الفائض من هذا الإنتاج وكذلك تعتمد إلى حد كبير على ما تستورده بسبب افتقارها إلى السلع ليقوي اقتصادها على إنتاجها.

ثالثا: أسباب التجارة الخارجية :

1. لا يختلف سبب قيام التجارة الخارجية عن سبب قيام التجارة المحلية ففي كلتا الحالتين يكون السبب هو قيام التبادل التجاري

2. وتقسيم العمل فالإنتاج منذ زمن غير قريب سواء أكان على نطاق الأفراد أم على نطاق الدول تغلب عليه صفة التخصص، والدول تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تؤهلها طبيعتها وظروفها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل أو بكفاءة أعلى وتبيعها بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها في الدول الأخرى أو تبادل إنتاجها من السلع والخدمات بمنتجات الدول الأخرى التي لا تستطيع إنتاجها في الداخل أو إنها تنتجها بتكلفة أكثر أو بمقدار أقل من حاجتها.

3. إن سبب قيام التجارة الخارجية هو التخصص الدولي وتقسيم العمل دولي وأن ظاهرة التخصص ترتبط ارتباطا وثيقة بظاهرة التبادل الدولي والتجارة الدولية.

4. ما دام التخصص يؤدي إلى زيادة الإنتاج وأن المنتج المتخصص يستخدم جزءا من إنتاجه فقط وربما لا يستخدم أي شيء من هذا الإنتاج فإن هذا بها بفعل هذا التخصص سترك يعني أن الدولة المتخصصة أكثر من حاجتها. والإنتاج السلع التي ليس لديها تخصص في إنتاجها إلى الدول الأخرى ثم يتم التبادل بينهما .

أهمية التخصص في التجارة

1. فبالنسبة للعوامل الجغرافية نجد أن الأقطار الساحلية تتخصص في صناعة السفن وصيد الأسماك
2. أما العوامل الجيولوجية فتكون سبباً في تخصص الدول في السلع التي تتوفر فيها مصادرها، فدول الشرق الأوسط تخصصت بإنتاج وتصدير النفط والسويد في الحديد،
3. كما أن العوامل المناخية تكون سبباً في تخصص الدول بالمنتجات المناسبة لظروفها الجوية، فالمناطق الاستوائية ذات المناخ الحار تهوى الظروف المناسبة للزراعة البن . وبسبب اختلاف الدول في كمية ونوعية رأس المال نجد أن الدول ذات الرصيد الكبير من رؤوس الأموال تتخصص في إنتاج السلع التي يتطلب إنتاجها المزيد منه فالولايات المتحدة مثال، تخصصت بصناعة الطائرات في حين لم تستطع الدول النامية التخصص في إنتاج هذه السلع الانخفاض دخلها ووجود صعوبة في تنمية رؤوس أموالها الإنتاجية. 4. وكذلك يعتمد تخصص الدول على التفاوت في كمية ومهارة سكانها فسويسرا تخصصت بصناعة الساعات والباريسيون بصناعة العطور .

خامسا: ميزان المدفوعات وسعر الصرف : Balance of Payments

تعريفه: هو سجل إحصائي مختصر لجميع المعاملات الاقتصادية (التجارية والنقدية والمالية) التي تتم بين المقيمين (residents) الحكومة والأفراد والمشروعات (في بلد معين وبين المقيمين في الخارج من حكومات وأفراد ومشروعات خلال سنة).

وهو مؤشر لتعريف الحكومة بتغيرات المركز الاقتصادي للدولة في الاقتصاد العالمي. و ميزان المدفوعات يتضمن ما يدافع أو يتسلم جارا شارا وبيع السلع والخدمات.

يقسم ميزان المدفوعات عادة إلى جانبين،

جانب دائم credit: وتسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تمكن الدولة من أن تتسلم إيرادات من العالم الخارجي ومن أمثلة ما يسجل في هذا الجانب قيم الصادرات من السلع إلى الخارج والفوائد والربح الناجمة من قروض واستثمارات المقيمين في الخارج، وقيم الخدمات التي يؤديها المقيمون إلى الأجانب كخدمات النقل والنامين وما شابه ذلك وتسجل فيه اسم المادة المرحلة رؤوس الأموال القصيرة والطويلة الأجل القادمة من الخارج وكذلك قيم الذهب المصدر إلى الخارج وما إلى ذلك

أما الجانب الآخر فهو الجانب المدين Debit وهو الذي تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تلزم الدولة بأن تؤدي المدفوعات إلى الخارج، ومن أمثلة ما يسجل من معاملات في هذا الجانب، قيم استيرادات السلع من الخارج وقيم خدمات النقل والسياحة التي يؤديها الأجانب للمواطنين، كذلك الفوائد والأرباح المدفوعة لأجانب ورؤوس الأموال القصيرة والطويلة الأجل الوطنية المصدرة بقصد الاستثمار في الخارج وقيم الذهب المستورد من الخارج.

العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تخضع التجارة الخارجية ونشاطاتها للسياسات التجارية التي تحكمها، إلا أنها تتأثر كذلك بالعديد من

العوامل، سنتعرف على أهمها كالتي :

1 -توزيع الموارد الطبيعية

يقصد بتوزيعها بين الدول ، وهذا التوزيع قد يعمل على وجود تباين واختلاف في تحديد مصدر الثروة لدولة ما ، ومن ثم يحصل نوعا إذ يمكن أن من التمرکز والتخصص الكبير في التبادل التجاري الدولي ، تصدر إحدى الدول مجرد سلعة واحدة ال أكثر .

2 -حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها

يؤثر حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها في التجارة الخارجية عن طريق تأثيرها على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة ، فضلا عن ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الواسع .

3 -المناخ

المناخ له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة ، من حيث التباين في درجات الحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة من دولة إلى أخرى، إلا أن هذا العامل بدأ يضعف بسبب التقدم العلمي ، فقد أصبح من الممكن إ تدريجيا حدوث تغير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم والظروف الإنتاجية المطلوبة ، فضلا عن إحلال بعض المنتجات الصناعية محل المنتجات الزراعية .

4 -التكاليف والسعار

بمعنى مدى ما يكلفه كل عنصر من العناصر الداخلة في التجارة وفي ضوئها تتحدد الأسعار الخاصة بالتبادل على مستوى العالم ، إذ إن ارتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها ، فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من الأخرى ذات التكاليف و الأسعار المرتفعة ، أي إن قدرتها على المنافسة تتحدد في النهاية بالسعر كأحد العوامل المؤثرة على الطلب .

5 -الجودة

يرتبط هذا العامل بالمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنولوجية في الجودة لذات السلعة المنتجة في أماكن مختلفة من العات الحديثة التي تجعل هناك فروقا لم.

6 -التخزين

كلما كانت السلعة قابلة للتخزين بحيث تحقق المنفعة الزمنية ، كلما زاد حجم التبادل التجاري في هذا للوقت الذي يستغرقه نقل السلع وما يترتب عليه من تلفها إذا كان النوع من السلع ، نظرات خواصها ال تسمح بالبقاء فترة أطول .